التَّعليلُ النَّحويُّ عند تقيِّ الدين النِّيلِيِّ في (التُّحفَةِ الشَّافِية) التَّأصيل والسِّمات

أ.د. هاشم جعفر حسين

جامعة بابل/كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة

م.م حسين عليّ جسَّام

المديريَّة العامَّة لتربية بابل

Grammatical Explanation according to Taqi Al-Din Al-Nilili in (Al-Tuhfa Al-Shafiyya) Rooting and Traits

Prof. Dr. Hashem Jaafar Hussein

University of Babylon/College of Education for Human Sciences

Asst. Lect. Hussein Ali Jassam

General Directorate of Babylon Education

ملخص

عُنـي هذا البحث ببيان أثر تقيِّ الدين النيليّ في التعليل النحويّ، وكان ميدان ذلك كتابه القيِّم (التحفة الشافية في شرح الكافية)، بعد أن ثبت أنَّ هذا المبحث لم يكشف عنه الدَّارسون المعنيُّون بإثبات الأثر النحويّ البارز لهذا العالم الحِلِّيّ.

وقد قُسِّمت المادَّة المستقراة على مبحَثَين، اختصَّ أحدهما بتأصيل التعليل النحويّ، ومراحـل تطوُّره حتَّى زمن النيليّ، وعُني المبحث الآخر بالكشـف عن سـمات التعليل النحويّ عند النيلي في (التحفة الشافية).

ثمَّ خُتم البحث بأهمِّ النتائج، ولعلَّ من أهمِّها شدَّة اهتمام تقيِّ الدين النيليّ بالتعليل النحـويّ في شرحه، وقد شـمل التعليل عنده تعليل أصول الأحـكام النحويَّة، وفروع المسـائل التـي درسـها، ونلحظ أنَّه ما من صفحـة من صفحات الكتـاب قد خلت من تعليلٍ أو أكثر لحكمٍ نحويّ، أو مناقشـة لتعليلات المتن الذي يشرحه، أو ذِكر تعليلات النحويِّين الذين سـبقوه ، وكان غرضـه من ذلك إثبات قوَّة مَلَكَتـه في الإحاطة بالعلل النحويَّة.

Abstract

This research was concerned with explaining the influence of Taqi al-Din al-Nili in grammatical reasoning, and the field of this was his valuable book (Al-Tuhfa al-Shifa fi Sharh al-Kafiya), after it was proven that this research was not revealed by scholars concerned with proving the prominent grammatical influence of this grammatical scholar.

The studied material was divided into two sections, one of which was devoted to establishing grammatical reasoning and the stages of its development until the time of Al-Nilili. The other section was concerned with revealing the features of Al-Nilli's grammatical reasoning in (Al-Tuhfah Al-Shafi'ah).

Then the research concluded with the most important results, and perhaps the most important of them was Taqi Al-Din Al-Nilil's intense interest in grammatical reasoning in his explanation. His reasoning included explaining the foundations of grammatical rulings and the branches of the issues he studied, and we note that There is not a page of the book that was

devoid of one or more explanations for a grammatical rule, or a discussion of the explanations of the text that explains it, or a mention of the explanations of the grammarians who preceded him, and his purpose in doing so was to prove the strength of his ability to understand grammatical reasons.

توطئة

كان القرن السابع الهجريّ من أخصب القرون العلميَّة في الحِلَّة، إذ ازدهرت العلوم الدينيَّة والعلوم اللُّغويَّة والعلوم الأدبيَّة، فضلًا عن علوم أُخَر متنوِّعة، فكثُر فيها المحدِّثون والمفسِّرون والفقهاء، واللُّغويُّون والشعراء، والفلاسفة والمناطقة، وأصحاب الكلام، والرجاليُّون[1].

وقد حمل الكثير من علماء الحِلَّة علومهم إلى بلدان كثيرة ومتنوِّعة، فنشروا اسم مدينتهم وشرَّفوها حين تُذْكَر محافل العلم والعلماء، ومن هؤلاء المبرَّزين الشيخُ أبو إسحاقَ تقيّ الدينِ إبراهيمُ بن الحسينِ بن عبيدِ اللهِ بن إبراهيم بن ثابتٍ الطائيّ النيليّ الحِلِّيّ[2]، النيليّ الأصل والمولد[3]، هاجر إلى بغدادَ في القرن السابع الهجري واستقرَّ فيها، وكانت له شهرة واسعة، ومكانة مميَّزة، تتَّضح في كثرة طلَّابه، ومطالبتهم له بشرح متنٍ ذي حظوة كبيرة في عصره، وهو كافية ابن الحاجب، فشرحها النيليّ في كتابه (التحفة الشافية في شرح الكافية)، أظهر فيه علوَّ همَّته في التحليل والمفاتشة والتعليل النحويّ والاجتهاد في اختيار الآراء وترجيحها، ممَّا جعل الكثير من النحويِّين الذين جاؤوا بعده يتأثَّرون به، وينقلون آراءه النحويَّة في بطون كتبهم، وهذا إن دلَّ على شيءٍ، فإنَّما يدلُّ على المستوى العلميّ الرفيع الذي كان يتمتَّع به هذا العالم، وشدَّة احترام العلماء وتقديرهم له

(١) ينظر: مدرسة الحِلَّة العلميَّة: ٦.
(٢) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٤١٠، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/ ١٧٣.
(٣) ينظر: التحفة الشافية (الدراسة): ١/ ٤٣.

وإجلالهم لآرائه وأفكاره، ومن هؤلاء الذين نقلوا عنه: أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل عليّ الأيُّوبيّ الشهير بصاحب حماه[١]، وابن هشام الأنصاريّ[٢]، وبدر الدين الزركشّي[٣]، وبدر الدين العينيّ، وقد صرَّح باسمه تارةً، وتارةً سمَّاه صاحب التحفة[٤]، وعبد القادر البغداديُّ[٥]، ومحمَّد بن عليّ الصبَّان[٦].

ومن المهمَّ الذِّكر أنَّ كتب التاريخ والتراجم قد سكتت عن تاريخ ولادة النيليّ وسيرته ووفاته، غير أنَّ المعنيِّين بدراسة سيرته قد أثبتوا بجمع الأدلَّة والقرائن، أنَّه عاش وتوفِّي في القرن السابع الهجريّ[٧].

والبحث هذا معنيٌّ بالكشف عن الجهد النحويّ لتقي الدين النيليّ في ميدان التعليل النحويّ، في كتابه (التحفة الشافية)، بعد أن ثبتَ أنَّ هذا المبحث لم يكشف عنه الدارسون المعنيُّون بإثبات الأثر النحويّ البارز لهذا العالم الحِلِّيّ. وقد قُسم المادَّة المستقراة على مبحثَين، اختصَّ أحدهما بتأصيل التعليل النحويّ، ومراحل تطوُّره حتَّى زمن النيليّ، وعُني المبحث الآخر بالكشف عن سمات التعليل النحويّ عند النيلي في (التحفة الشافية)، ثمَّ خُتم البحث بأهمِّ النتائج، وثبت بالمصادر والمراجع.

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصَّرف: ١/ ٥٦، ١٦٢، ٢٤٧.
(٢) ينظر: رسالة في إعراب لا إله إلَّا الله: ٦٥.
(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٣/ ٢٢٠، والبرهان في علوم القرآن: ٢/ ٤٣٦.
(٤) ينظر: المقاصد النحويَّة: ٢/ ٩١٦، ٤/ ١٨٣١، ١٨٥٩.
(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٨/ ٤٩٢.
(٦) ينظر: حاشية الصبَّان: ١/ ٣٨٠.
(٧) ينظر: التحفة الشافية (الدراسة) ٤٧، والدرس النحويّ في الحِلَّة، د. قاسم رحيم: ٢٠٩.

المبحث الأوَّل

التعليل النحويّ حتَّى زمن النيليّ

كان العرب- قبل شيوع اللحن- يتكلَّمون سليقةً وطبعًا من دون تعلُّم، ومن غير تكلُّف أو تلقين، وإنَّما كان اكتسابهم اللغة سماعًا ومشافهةً، تُعِينهم بذلك فطرتهم السليمة، وأذهانهم الصافية، بحسب قواعد تواضعوا عليها، ومصطلحات حفظوها ووعوها.

ولـمَّا جاءت الرسالة الإسلاميَّة، وتوسَّعت رقعة الإسلام، واختلط العرب بغيرهم من الأمم، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، ظهر اللحن في ألسنتهم، وفشا في لغتهم، فما رأى القائمون على الدين، الحريصون على العربيَّة، بُدًّا إلَّا أن يتصدّوا ويدفعوا، حفاظًا على القرآن الكريم من اللحن والتحريف، فكان أن تصدَّى أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام، حينما أوعز لتلميذه أبي الأسود الدؤلي، أن يكتب للناس كتابًا يعلِّمهم لغتهم، فقسَّم له أقسام الكلام، وبيَّن له أساس البيان، وقال له: «انحُ هذا النَّحو»[1]، وهكذا كان السعي لحفظ القرآن الكريم، وألفاظه ومعانيه، وتجنُّب اللحنِ والزَّيغِ فيهما، هو الباعثُ الرئيسُ الذي أوجدَ النَّحوَ العربيَّ.

ولـمَّا كان من طبيعة الإنسان أن يسألَ عمَّا حوله، ويفهم أسبابَه وعِلَله التي أوجدتَه، أو التي حوَّلته من شيء إلى آخرَ، ليفهمَ ما حوله، فيسخِّره لخدمتِه، أو ينتجَ أشياءَ غيرَ

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١/ ١٨.

موجودةٍ عن طريق القياس، وربط الأشياء بعللها، والأسباب بمسبِّباتها، لاكتساب ما هو غير موجود، وكانت اللغة واحدةً من تلك الظواهر والموجودات التي يسألُ عنها الإنسانُ، ويحاولُ معرفتَها وأسبابَها وعللَها، وجدنا أنَّ الدَّارسَ العربيَّ راح يسعى لإيجاد علَّة كلِّ ما يراه من أحكامٍ وقواعدَ، «فللمرفوع سببٌ، وللمنصوب علَّةٌ،وللمخفوض غايةٌ،وللمجزوم هدفٌ»(١).

وقد عدَّ الباحثون مبدأ العلَّةِ العمودَ الفقريَّ الذي تدور حوله الكثيرُ من أبحاث النحو الرئيسة والفرعيَّة(٢).

مراحل تطوُّر التعليل النحويّ

عُني الباحثون بدراسة العلَّة في النحو العربيّ عنايةً كبيرةً، لكونها مرتبطة بالقياس ارتباطًا وثيقًا، علمًا أنَّ القياس: هو أصلٌ من أصول النحو العربي، يأتي في المرتبة الثانيَّة بعد السماع من حيث الأهميَّة، وقد حدَّ أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ): القياس بأنَّه: «حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ، وإجراءُ حُكْم الأصل على الفرع»(٣)، فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، والحكم ما يسري على المقيس ممَّا هو في المقيس عليه، ولإتمام هذا كلِّهِ لا بدَّ من العلَّة الجامعة بين الأصل والفرع، والَّتي على أساسها يُستنبَط الحكم النحويّ، لذلك عُدَّت العلَّة أهمّ ركن من أركان القياس(٤).

وقد اختلف القدماء في أهميَّة العلَّة للدرس النحويّ العربيّ، وكثرة الأقوال فيها، وذكر النحويُّون أنَّها تمثِّل «العلم بأنَّ الحُكم في غاية الوثاقة»(٥).

(١) دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٥.
(٢) ينظر: العلل النحويَّة في كتاب الأصول في النحو: ٤.
(٣) لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباريّ: ٩٣.
(٤) ينظر: لمع الأدلَّة: ١٠٥، والاقتراح في علم أصول النحو: ٧١-٨١.
(٥) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ٦٩.

وقد اتَّخذها القدماء سمة بارزة في نتاجاتهم النحويَّة وفكرهم، وحظيت عندهم بعنايةٍ كبيرةٍ حتَّى طغت على الدرس النحويّ صبغة القياس والتعليل، ولاسيما عند متأخِّري النحويِّين، فقد تباينت آراؤهم في فائدة التعليل للدرس النحويّ، بين نظرة واقعيَّة إلى أهميَّة التعليل في استنباط الأحكام النحويَّة، ومواقف متشدِّدة من التعليل في الدرس النحويّ القديم، لم تراعِ الواقع التاريخيّ، والأسباب التي دعت أوائل النحويِّين إلى اتِّخاذ العلَّة النحويَّة غاية لتفسير الحكم النحويّ، أو مطلبًا تتبارى عقول النحويِّين المتأخِّرين للحصول عليه(١).

ولا بدَّ هنا من ذِكر مراحل تطوُّر التعليل النحويّ، إذ ذُكر في تأريخ النحو أنَّ أصحاب الطبقات الأولى من النحويِّين عرفوا بأنَّهم معلِّلون، فقد ذكر ابن سلَّام (ت٢٣٢هـ) أنَّ «عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ كان أوَّلَ من بَعَجَ النحو ومدَّ القياسَ والعَلل»(٢)، وقال عنه أبو البركات الأنباريّ: «إنَّه أوَّلَ من علَّل النحو»(٣).

وقال الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ): «الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النَّحو وتعليله»(٤)، وكان يرى أنَّ العلل النحويَّة ليست موجِبة، بل هي اجتهاد يحتمل الشكَّ واليقين(٥)، وكان قد سُئِل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إنَّ العرب نطقت على سجيَّتها وطباعها، وعرفتْ مواضع كلامها، وقام في عقولها عللُها، وإن لم يُنقَل

(١) ينظر: نظرة في التعليل النحويّ بين القدماء والمحدثين (بحث): د. هاشم جعفر حسين، مجلَّة العميد، العتبة العبَّاسيَّة، كربلاء المقدَّسة، المجلَّد الثالث، السنة الثالثة، العدد العاشر، ٢٠١٤م: ٢٧٣.

(٢) طبقات فحول الشعراء: ١/ ٣٠.

(٣) نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء: ٢٧.

(٤) المصدر نفسه: ٤٥.

(٥) ينظر: الإيضاح في عِلل النحو: ٦٤.

ذلـك عنها، واعتللْـتُ أنا بما عندي أنَّهُ علَّـةٌ لما عللتُهُ منه»[١]، ثمَّ خلف الخليلَ سـيبويه في التعليـل، فـكان كتابه مبنيًّـا على التعليل، فأسـئلته للخليل تتنـاول في الغالب العلل التعليميَّة المحضة[٢].

وكان التعليـل النحـويّ مواكبًـا في تطـوُّرِهِ تطوُّر النحـو العـربيّ، إذ لَـخَّصَ أحدُ الباحثين تطوُّرهُ بمراحلَ أربعة، هي[٣]:

١. **مرحلـة النشـوء والتكوين**: تبدأ هـذه المرحلة عند انتشـار اللحن في المجتمع العـربيّ، وهـذه المرحلـة تنتهـي عند الخليـل الذي افتتـح المرحلـة الثانية من التعليل. وقد انمازت هذه المرحلة من التعليل بجزئيَّة النظرة، إذ يرتبط التعليل بالموضوع والمسألة الفرعيَّة التي يعالجها، إذ كانت العلَّة لبيان المعنى التركيبيّ، وتـأتي الشـواهد النحويَّة الدالَّة عـلى الحكم مؤيِّدة لها، وأبـرز المعلِّلين في هذه المرحلة عبد الله بن أبي اسحاق الحضرميّ[٤].

٢. **مرحلة النمـو والارتقاء**: بدأت هذه المرحلة على يد الخليل، وظلَّت مسـتمرَّة حتَّى نهاية القرن الثالث الهجريّ، وقد شهدت تأليف كتاب سيبويه والمقتضب. وظهور نُحاة كان لهم أثرهم في مجال التعليل، كالكسائيّ (ت١٨٩هـ)، والفرَّاء (ت٢٠٧ هـ)، وغيرهم، فقد نقل سيبويه في كتابه الكثير من تعليلات أُستاذه الخليل، واتَّسم التعليل في هذه المرحلة بتناول جزئيَّات البحث النحويّ كلّها، وإيجاد تفسير لكليَّات النحو العربيّ[٥].

(١) الإيضاح في عِلل النحو: ٦٦.
(٢) ينظر: أصول التفكير النحويّ: ١٥٤.
(٣) ينظر: نظريَّة التعليل في النحو العربّي بين القدماء والمحدثين:٣٥-٩١.
(٤) ينظر: أصول التفكير النحويّ: ١٥٤.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦-١٦٣، ونظريَّة التعليل في النحو العربّي بين القدماء=

٣. **مرحلة النضج والازدهار**: شهدت هذه المرحلة محاولات تنظيريَّة؛ غرضها حصر جوانب نظريَّة التعليل في النحو العربيّ، وحصر مصطلحاتها وأصولها، وشهدت أيضًا تقسيم العلَّة النحويَّة إلى أقسام متميِّزة ومحدَّدة، تبدأ هذه المحاولات بابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) الذي قسَّم العلَّة على ضَربَين (العلَّة) و(علَّة العلَّة)[١]. في حين قسَّم الزَّجاجيّ (ت٣٣٧هـ) العلل ثلاثة أقسام: علل تعليميَّة، وعلل قياسيَّة، وعلل جدليَّة[٢]، ثمَّ قسَّم الرمَّانّي (ت٣٨٤هـ) العلل إلى قياسيَّة وحكميَّة، وضروريَّة، ووضعيَّة، وصحيحة، وفاسدة، ووضَّح كلَّ علَّة بإعطاءِ حدٍّ لها[٣].

أمَّا ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) فقسَّم العلل ضَربَين: موجِبة للحكم، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وعلل مجوِّزة للحكم،وهي في حقيقتها أسباب تُجوِّز الحكم ولا توجِبه، كالأسباب الداعية للإمالة[٤].

وممَّن عالج مسألة العلل أبو البركات الأنباريّ في كتابَيه (لمع الأدَّلة)، و(الإغراب في جدل الاعراب)، فقد صاغ منهج العلَّة معتمدًا منهج أصول الفقه[٥].

وقد انمازت هذه المرحلة بالتنظير للعلَّة، فقد ظهرت مؤلَّفات نحويَّة يقوم

=والمحدثين: ٤٧-٤٩.

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٥.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥.

(٣) ينظر: رسالة الحدود: ٨٤- ٨٥.

(٤) ينظر: الخصائص: ١/ ٦٤.

(٥) ينظر: ابن الأنباريّ وجهوده في النحو (أطروحة دكتوراه): جميل علوش، معهد الآداب الشرقيَّة، جامعة القدِّيس يوسف، بيروت، ١٩٧٧م: ١٩٣، ونظريَّة التعليل في النحو العربيّ: ٧٤.

منهجها في الأساس على العلَّة، وظهور مجموعة من النحويِّين يُعارض كثرة التعليل، كابن الطرواة (ت٥٢٨هـ)، والسُّهيليّ (ت٥٨١هـ)، وابن مضاء (ت٥٩٢هـ).

٤. **مرحلة المراجعة والاستقرار**: تبدأ هذه المرحلة من القرن السابع الهجريّ، ويمكن أن يُصنَّف النحويُّون من حيث سمات التعليل عندهم على مجموعَتَين: الأولى: التي تعرض لعلل السابقين، ثمَّ الترجيح بينها، والاختيار منها، كابن يعيش في شرح المفصَّل، وابن إياز في المحصول (ت٦٨١هـ)، والرضيّ في شرحِهِ على الكافية، والسيوطيّ في همع الهوامع.

٥. والأخرى: مجموعة النحويِّين الذين يعلِّلون من دون تتبُّع علل السابقين، كابن الحاجب في الكافية، وابن هشام في قطر الندى وشذور الذهب[١]، وتنماز هذه المرحلة بكثرة التعليل، وبزوغ أثر العلوم العقليَّة كالمنطق والفلسفة وأصول الفقه والكلام في تعليلاتهم[٢].

وكان لظهور ابن الحاجب أثر كبير في النهضة العلميَّة اللغويَّة، وقد شهد تقيّ الدين امتداد تلك الحقبة العلميَّة، وامتداد ظلِّ ابن الحاجب العلميّ، فتأثَّر بالكافية أيَّما تأثُّر، ولاسيَّما في ميدان التعليل النحويّ، فأخذ عنه هذه السِّمة في التفكير والتأليف، وقد ظهر ذلك الأثر بارزًا في كتابه (التحفة الشافية)، إذ كانت الكافية متنًا نحويًّا صعب المراس على الدَّارسين، لذا سعى تقي الدين من تأليفِهِ أن يكون كتابًا تعليميًّا لشُداة الطلاب، يحلُّ إشكالاته وييسِّر مطالبه، لـمَّا ظهرت شكايتهم من وعورة مطالبه، فما كان من تقي الدين إلَّا أنْ أوفى في شرحِهِ، فشرحه شرحًا دقيقًا محكمًا، فكان يناقش المسائل النحويَّة

(١) ينظر: نظريَّة التعليل في النحو العربيّ: ٧٨-٨٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢.

التـي أوردها مؤلِّـف الكتاب، فلم يترك مسـألةً من غير تعقيبٍ أو تعليـلٍ أو توضيحٍ، مُتَّخذًا من الآيات القرآنيَّة والنصوص الشعريَّة وآراء المدرسَتَين مَعينًا له في ذلك، فضلًا عن إيرادهِ آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم، والوقوف عليها بالمناقشة والردّ والترجيح والتدليـل على صحَّتها، وذلـك بحجج ارتضاها، ورُبَّما اعترض عـلى طائفة أُخرى من الآراء وضعَّفها.

ولا بُدَّ هنا من الإشـارة إلى أنَّ تقي الدين بما سَاقهُ من تعليلاتٍ للتدليل على صحَّة الأحـكام والقواعد النحويَّـة، أو تضعيفها، وذِكره آراء العلماء في المسـائل المتنوِّعة، إنَّما دلَّ بذلك على سَـعة علمهِ، وضلوعهِ في مسـائل النحو ودقائقـهِ، فضلًا عن عناية كبيرة بالتعليـل، وكثـرة العلل، وسـنعرض هنا لسـمات التعليل عنـد تقي الديـن بشيءٍ من التفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

سمات التعليل عند تقي الدين في (التحفة الشافية)

١. الإكثار من التعليل

سبق الكلام على أنَّ التعليل مرَّ بمراحل وأطوار، وقد اتَّضحت معالمُه وترسَّخت أحكامُه في القرن السابع الهجري عصر النيليّ، فقد وجد النحويُّون بين أيديهم تراثًا ضخمًا من العلل النحويَّة، فأخذوا يجمعونها ويميِّزون بينها مؤيِّدين ومعارضين ومفسِّرين وشارِحين.

وتكاد سمة الإكثار من التعليل تكون هي السمة الغالبة عند نحويِّي هذا العصر، ومن بينهم النيليّ[(١)]، فالذي يقرأ كتاب التحفة الشافية يجده متخمًا بالعلل، ويجد النيليّ مولعًا بالتعليل، فما من مسألةٍ نحويَّة، أو حكمٍ نحويٍّ، إلَّا وقف عنده معلِّلًا ومفسِّرًا وموضِّحًا، مسترشدًا بعلل السابقين تارةً، ومجتهدًا تارةً أخرى.

٢. شرح العلل والإفاضة في بيانها

تصدَّى النيليّ لشرح كلام ابن الحاجب وتفصيله، وبيان أحكامه، بل كان الغرض الرئيس هو إزالة الإغماض عنه، إذ قال: «.. والتمسَ مني طائفةٌ منهم- الطلاب- أن اكتُبَ لهم شرحًا يزيلُ إغماضه ويبيِّن أغراضه»[(٢)]، ومن ذلك ما في مسألة حذف الخبر

(١) ينظر: العلَّة النحويَّة في القرن السابع الهجريّ: ٣٠٤.
(٢) التحفة الشافية: ١/ ١.

جوازًا، في نحو (خرجت فإذا السبعُ)، إذ قال شارحًا كلام ابن الحاجب: «والتفسير (إذا) هنا للمفاجأة، وهي مكانية، فعلى هذا تكون هي الخبر؛ لأنَّ ظرف المكان يخبر به عن الجثة، فلا حاجة تدعو إلى الحذف.. والتفصيل أنَّ إذا هذه إمَّا أن تريد بها مطلق الحصول والاستقرار أو لا، فإن أردتَ مطلق الحصول أو الكون اكتفيتَ بها خبرًا، كما تكتفي بسائر الظروف، وإن أردتَ كونًا مخصَّصًا من قيام أو غيره، ممَّا لا يدلُّ على مطلق الكون عليه، لم يجز حذفه ؛ لعدم الدلالة عليه»[1].

٣. الاعتماد على الأسلوب القائم على المناظرة المفترضة (الفنقلة)

وهي أن يفترضَ العالمُ طالبًا أمامه، يحاوره ويسأله، والعالم يجيبه، ونجد هذا الأسلوب جليًّا في كتب النحويِّين[2]، ومنهم النيليّ، وكثيرًا ما يلجأ النيليّ إلى هذا الأسلوب عندما يستشعر أهميَّة الفكرة، أو الرأي الذي يتحدَّث عنه، لاسيما إذا كانت ثمَّة مسألة خلافيَّة، يحاول بيان رأيه أو ترجيح رأي على آخر، واتَّخذها النيليّ وسيلةً للردِّ على بعض النحويِّين أو تضعيف آرائهم، وقد تنوَّعت عباراته فيها، فتارةً يقول: (فإن قلت)، وتارةً (فإن قيل)، وتارةً (لقائل أن يقول).. وغيرها، ومن ذلك قوله في بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح «وإنَّما قلنا إنَّ (من) مضمّنة فيه ؛لأنَّه جواب سؤال مقدَّر، كأنَّه قال: هل من رجل في الدار؟.. فإن قيل فهلَّا أظهروا (من)، قلت لو ظهرت (من) لبطل عمل (لا)، ولو أسقطوها لبطل حكم العموم، فأرادوا المحافظة على الأمرَين، فضمَّنوا الاسم معنى (من) وبنوه؛ ليدلَّ البناء على (من)، وأعملوا (لا) في الموضع، فكان في ذلك وفاءً للأمرَين معًا»[3].

(١) التحفة الشافية: ١/ ١٥٥.
(٢) ينظر العلَّة النحويَّة في القرن السابع الهجريّ: ٣٠٤.
(٣) التحفة الشافية: ١/ ٣٣٧.

٤. التعليل للمسألة الواحدة بأكثر من علَّة

من السمات البارزة في تعليل النيليّ أنَّنا نجده يعلِّل لكثير من المسائل بأكثر من علَّة، وهذا ديدن أغلب نحويِّي هذا القرن[١]؛ لأنَّهم وجدوا أنفسهم أمام تراثٍ هائلٍ، وعلمٍ مكتملٍ، فراحوا يجمعون ما علَّل به السابقون، ومن ذلك ما أورده النيليّ في تعليله لتقديم الضمير المنفصل على المتَّصل: «وإنَّما قدَّمه على المنفصل؛ لأنَّه أوغل في شبه الحرف؛ لأنَّ منه ما هو على حرف واحد، ولأنَّ منه ما يستكن فلا يبرز، فلمَّا كان أوغل، كان تقديم تعريفه أهم، وأمَّا المنفصل فهو شبيه بالظاهر، وقريب منه؛ فلذلك أخَّر ذكره، ولأنَّ المتَّصل هو الأصل، بدليل أنَّ اسم الفاعل إذا جرى على من هو له، استكن الضمير فيه، وإذا جرى على غير من هو له، برز منفصلًا، نحو زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، إذا أردت أنَّ زيدًا هو الضارب، فقد رأيت أنَّ المتَّصلَ انقلبَ منفصلًا بما مثَّلنا»[٢].

٥. الاعتراض على علل السابقين

اعترض النيليّ على الذين سبقوه من النحويِّين، ولم يكن اعتراضُه قائمًا على هوًى أو تعصُّب، وإنَّما اعتمد على أدلَّةٍ منطقيَّةٍ وعقليَّةٍ، وشواهدَ محكمةٍ، ليقوِّيَ بها رأيه، ويعزِّز حجَّته. فمن ذلك تعليله لعلَّة تسمية كان وأخواتها بالناقصة، إذ ذهب بعض النحويِّين، ومنهم ابن السرَّاج، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن جنِّي، وابن يعيش[٣] إلى أنَّ معنى النقص هو عدم دلالتها على الحدث، فهي لا مصادرَ لها، وإنَّما تدلُّ على الزمان فقط؛ ولذلك يلزمها الخبر كالعوض عن الحدث، وردَّ النيليّ هذا الرأي بقوله: «أمَّا قولُهم إنَّها لا تدلُّ على الحدث فباطلٌ؛ فإنَّ مصدرَها قد يُستعمَل استعمالها، نحو عجبت من كونك قائمًا،

(١) ينظر: العلَّة النحويَّة في القرن السابع الهجريّ: ٣٠٠.
(٢) ينظر: التحفة الشافية: ١/ ٤٥٩.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٨١، والمسائل العسكريَّات: ٣٣، واللمع في العربيَّة: ١٩، وشرح المفصَّل: ٤/ ٣٣٦.

فأمَّـا من قال إنَّ هذا مصـدر كان التامَّة، وقائمًا حال، فليس بشيء؛ لأنَّك تقول أكرمتُك لكون زيد أخاك، والحال لا تقع معرفة، غاية ما في الباب أنَّ مصدرها لم يستعمل مؤكَّدًا معها؛ للاستغناء عنه بالخبر»[1].

٦. ترجيح علَّة على أخرى

قد تعرض لمسألة ما عدَّة تعليلات، فنجد النيليّ أحيانًا يرجِّح إحداها على الأُخريات مـن العلل، مسـتندًا في ذلك إلى أدلَّـة يوردها لتعزيز كلامه، وتقويـة حجَّته، ومن ذلك مـا أورده في علَّـة وجوب تقديم الخـبر إذا كان ظرفًا، نحو (في الدار زيـدٌ)، إذ قال بعد أن أورد عـدَّة علـل: «قالوا بتقديم الظـرف تعين الخبر، فزال احتـمال الوصف، وذلك تخصيص له؛ لأنَّ الظرف يشـبه الفعل لوقوعه صلة، فأشـبه ما بعده الفاعل، وليس من شرط الفاعل التعريف، وقالوا الخبر في معنى الصفة، فلمَّا تقدَّم صار كأنَّه قد وصف قبل ذكـره، وهذا لا يحصل في التأخير، وقيل لتخصيـص المبتدأ بالظرف المخصوص، وهذا أقرب ما قيل إلى الصحَّة»[2].

٧. التأثُّر بالمنطق والفلسفة

تأثَّـر النيليّ بالمنطق والفلسـفة في دراسـته، ونجد ذلـك واضحًـا في كلماته، فمنها مثـلًا قولُه: «وأمَّـا العاملُ في المبتدأ، فقد اختلفوا فيه إلى خمسـة أقـوال، أحدها ما ذكره المصنِّف، وهـو مركَّب من وصفَين، أحدهما عدميّ، وهو قولـه المجرَّد، والآخر ثبوتيّ، وهو قوله مسـند إليه»[3]، ومن المعروف أنَّ لفظَتي العدم والثبوت هما من المصطلحات الفلسـفيَّة[4]، وقد استشـهد بهما النيليّ في كلامه، ومنها ما علَّله من منع إنابة المفعول له

(١) التحفة الشافية: ٢/ ٧٦٦.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٣٥.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٥٨.
(٤) ينظر: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة: ٥٢٩.

منـاب الفاعل في باب نائـب الفاعل، إذ قال: «لأنَّه- المفعول لـه- علَّة غائيَّة، والفاعل علَّة فاعليَّـة، والعلَّة الغائيَّة لا تكون علَّة فاعليَّة، فلا تقوم مقامها»[1]، ومن الواضح أنَّ مصطَلَحي العلَّة الغائيَّة والفاعليَّة من المصطلحات الفلسفيَّة[2].

٨. الاعتراض بطريقة غير مباشرة

وهذه سـمة بارزة في تعليلات النيليّ، إذ سـجَّل في مواضعَ كثيرةٍ بعض اعتراضاته على بعض التعليلات السـابقة، بأسـلوبٍ مهذَّبٍ من غير تجريحٍ لصاحب الرأي، فتارةً يتركهـا من غير جواب أو بيان رأي، تـاركًا للقارئ مجالًا للتأمُّل وإعـمال الفكر، وتارةً يجيـب عليهـا ويعارضها بأدلَّة علميَّة وشـواهد محكمة، فمن ذلك مثـلًا ما ذكره من أنَّ النفـي بـ(ما) أقوى من نفـي (لا)، إذ إنَّ نفي (ما) في الحال يكون على جهة الاسـتمرار والدوام، ونفي المستقبل لا يكون على جهة الاستمرار الدوام، فلمَّا قلَّ تصرفها -لا- في الشـبه بـ(ليـس) نقصت عن (ما)، فعملـت في النكرة فقط، ثمَّ اعـترض قائلًا: «أقول: ولقائـل أن يقول: إنَّ (لا) أشـبه بـ(ليس) من (ما)، بدليل دخـول تاء التأنيث على (لا) دون (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3]»[4]، ولم يردَّ على هذا الاعتراض.

٩. الردُّ على تعليلات ابن الحاجب

ردَّ النيليّ في شرحه على جملة من تعليلات ابن الحاجب، فمن ذلك أنَّ ابن الحاجب قال: «والموصوف أخصُّ أو مسـاوٍ، ومن ثمَّ لم يوصف ذو اللام إلَّا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله.. لأنَّه المقصود بالنسبة المفيدة- يعني الموصوف- والصفة غير مقصودة بذلك،

(١) التحفة الشافية: ١/ ١٢٣.
(٢) ينظر: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة: ٥٧٧.
(٣) سورة ص، من الآية: ٣.
(٤) التحفة الشافية: ١/ ١٦٥.

ولا يليق بالقياس أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذَّات المرادة»[1].

واعـترض النيليّ على هذا التعليل قائلًا: «أقول: وهذا التعليل لا جدوى له؛ لأنَّ عطف البيان هو المقصود بالنسـبة، ومع ذلك الثاني هو أخصُّ حـين العطف، وأمَّا البدل، فإنَّ الثـاني هو المقصود بالنسـبة، ومع ذلك يصحُّ فيه إبـدال النكرة مع المعرفة، فقد جعل في باب البيان وباب البدل المقصود دون غير المقصود»[2].

ومنهـا اعتراضه على تعليل ابن الحاجب أنَّ الأصـل في المبتدأ التقديم؛ لأنَّه محكوم عليـه، فـردَّ النيـليّ ذلك بقوله: «قلـت: الفاعل أيضًـا محكوم عليه، ومـع ذلك لا يجوز تقديمه عند البصريِّين إجماعًا»، ثمَّ قال: «لأنَّ الخبر إذا كان مشـتقًّا، ففيه ضمير عائدٌ إلى المبتـدأ، هذا رأي البصريِّين، أمَّا الكوفيُّون فلا يجـوز عندهم خلوُّ الخبر من ضمير، وإن كان غير مشتق، يقدِّروه بالمشتق، فيقدِّرون في نحو (زيد غلامك) أنَّه في معنى خادمك، فـإذا ثبت أنَّ في الخبر ضميرًا غالبًا، فلو لم يكن أصـل المبتدأ التقديم، لكان في الخبر على المبتـدأ، نحو (قائـمٌ زيدٌ) تقديـم للمضمر على المظهـر لفظًا ومعنًى، وذلـك غير جائز بالاتِّفاق»[3].

١٠. تأثُّره بعلل سيبويه، وأخذه بها في أغلب المسائل

من السـمات البـارزة في كلام النيليّ وتعليلاته أنَّه شـديد الاحترام لعلل سـيبويه، وكثير التمسُّـك بها، فمن ذلك ما رآه في إعراب قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾[4]، إذ قـال: «قلت: لا يجوز أن يكون (خيرًا) منصوبًا بـ (انتهوا) لأنَّه لازم، ولا يجوز نصبه على تقدير إسقاط حرف الجرِّ، أي انتهوا عن خير لكم؛ لأنَّ النهي عن الخير أمر بالشرِّ،

(١) التحفة الشافية: ١/ ٤٠٥.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٠٥.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٣١.
(٤) سورة النساء، من الآية: ١٧١.

فتعيَّن أن يكون خيرًا هنا منصوبًا بفعل مقدَّر علم بخصوصيَّته مع كثرة الاستعمال، وذاك أنَّ القائل إذا قال انتهِ، فقد أمره بترك شيء، وترك الشيء فعل ضدَّه،فإنَّه لمَّا قال انتهوا، علم أنَّ المنهي عنه شر، وكأنَّه أمرهم بالكفِّ عن الشرِّ، وأن يأتوا الخير لا بالكفِّ عن الشرِّ والإمساك عنه فقط، ومثله في التقدير (حسبك خيرًا لك)، و(وراءك أوسع لك)،ومعنى (حسبك) أي: اكفف عمَّا أنت عليه.. وهذا مذهب سيبويه، وقال الكسائيّ نصب (خيرًا)؛ لأنَّه خبر كان مضمرة، أي يكن الانتهاء خيرًا لكم، وعند الفرَّاء هو صفة لمصدر محذوف، فدل عليه الفعل، أي انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، ورأي سيبويه أسدّ؛ لأنَّه قد جاء مثله فيما ليس بمصدر، نحو دراك أوسع لك»[1].

١١. تعدُّد الألفاظ الدالَّة على العلَّة

لم يذكر النيليّ لفظ العلَّة كثيرًا في كتابه، ولكنَّه اكتفى بذِكر مرادفات العلَّة، وأهمّها أنَّه يورد التعليل مبدوءًا بـ(إنَّما)، وهذا اللفظ قد اشتهرت به كتب النحويِّين، فمنها على سبيل التمثيل ما ذكره من العلَّة في حذف الخبر بعد (لولا)، إذ قال: «وإنَّما حُذف الخبر لمجموع أمرَين: الأوَّل العلم به، والآخر لسدِّ جواب (لولا) مسدَّه؛ لوقوعه بعد المبتدأ كما يقع الخبر بعده، إنَّما قلنا للعلم به؛ لأنَّ (لولا) حرف امتناع لوجود غيره، فإذا قلت (لولا زيدٌ لهلك عمرٌو)، فمعناه امتنع هلاك عمرٍو لوجود زيدٍ، فهي دالَّة على الوجود، مختصَّة به وضعًا، فقد علم أنَّ المراد لولا زيدٌ موجود، ولاختصاصها بالوجود المطلق صارت بمنزلة التصريح، ولذلك لم يجز أن يقدر الخبر شيئًا من المعاني المختصَّة، نحو حسن وكريم وعاقل؛ لعدم دلالة لولا عليه»[2].

ومنها لفظ (الوجه) بمعنى السبب، أورده النيليّ في علَّة مجيء المبتدأ معرفة والخبر

(١) التحفة الشافية: ١/ ١٨٩، وينظر: ١/ ٣٤٧.
(٢) التحفة الشافية١/ ١٥٦.

نكـرة، إذ قـال: «والوجه أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكـرة، لأنَّ المبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة، ومعنى ذلك أنَّ قولنا (زيد قائم)، فالمفهوم من قائم شيء له قيام، وهـو وحـده لا يفيد؛ لأنَّه لا ينكر أن يكون في الدنيا شيء قائـم. والمفهوم من زيد ذات معيَّنـة وذكـره أيضًا وحده لا يفيد، فإذا أُسـند أحدهما إلى الآخر، اسـتفدنا من قائم أنَّه شيء حصـل لـه القيام، وزيد مبيِّن ذلك الشيء، فحصلت الفائـدة من الخبر والبيان من المبتـدأ، ولا بُدَّ من ذِكرهما معًا، أحدهما للبيان، وهو المبتدأ، والآخر للإعلام بتجدُّد أمر لم يكن عند السـامع، وهو الخبر، فلمَّا اشـتركا في تحصيل هذه الفائدة، وجب أن يشتركا في الإعراب»[1].

١٢. اعتماده تعليلات البصريِّين غالبًا

من السـمات البارزة في تعليلات النيليّ أنَّه غالبًا ما يأخذ بآراء البصريِّين ويعتمدها في تعليلـه؛ لميلـه إليهم، ومن ذلـك تعليله متعلّق الظـرف الواقع خـبرًا بالجملة بتأويل اسـتقر، قال: «وذلك لأنَّ الظرف معمول الفعل، والأصـل في العمل للفعل، والتقدير زيد اسـتقرَّ عندك أو حصل، فحذف الفعل للعلم به، لاستحالة كون زيد عنده من غير حصول أو استقرار في تلك الجهة، ونقل الضمير المستكن فيه إلى الظرف، فصار الضمير مرفوعًـا بالظرف، كما كان مرتفعًا، بالفعل لنيابة الظـرف عن الفعل، فصار الظرف مع الضمـير جملـة؛ فلذلك قدَّرنا بجملـة، ولأنَّ الظرف إذا وقع صلة لم يقـدَّر إلَّا بالجملة، فكذلك ها هنا، أمَّا قياسًا على الصلة أو طردًا للباب»[2]. ومن المعروف أنَّ تقدير متعلَّق الظـرف بالجملة هو رأي أغلـب البصريِّين، وقد ذكر النيليّ علَّتهم بأنَّ الأصل في العمل أنَّما هو للفعل[3].

(١) التحفة الشافية: ١/ ١٣٢.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٤١.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك: ١/ ٤٧٩.

ومع تمسُّكه بالمنهج البصريّ، واحترامه لأساطين هذا المذهب، نجده مخالفًا لهم في بعض المسائل، ومنها الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ، فعند البصريِّين أنَّ الأصل في المبتدأ أن يتقدَّم على خبره، وقد يتقدَّمُ أحدهما وجوبًا، فيتأخرُ الآخر وجوبًا أو جوازًا[١]، على حين منع الكوفيُّون تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو (قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمرٌو)، والجملة نحو (أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرٌو)[٢]، وعلَّة تقديم المبتدأ عند النيليّ؛ «لأنَّ الخبر إذا كان مشتقًّا، ففيه ضمير عائد إلى المبتدأ، هذا رأي البصريِّين، أمَّا الكوفيُّون فلا يجوز عندهم خلوُّ الخبر من ضمير، وإن كان غير مشتقٍّ يقدِّروه بالمشتق، فيقدِّرون في نحو زيد غلامك أنَّه في معنى خادمك، فإذا ثبت أنَّ في الخبر ضميرًا غالبًا، فلو لم يكن أصل المبتدأ التقديم، لكان في الخبر على المبتدأ، نحو (قائم زيد) تقديم للمضمر على المظهر لفظًا ومعنًى، وذلك غير جائز بالاتفاق»[٣].

وما علَّل به النيليّ هو نصُّ عبارة الكوفيِّين في تعليلهم لعدم جواز تقدُّم الخبر على المبتدأ، فقد قالوا «إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ)، كان في (قائمٌ) ضمير (زيد)، بدليلِ أنَّه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: (قائمان الزيدان)، و(قائمون الزيدون)، ولو كان خاليًا عن الضمير، لكان مُوَحَّدًا في الأحوال كلّها. وكذلك إذا قلت: (أبوه قائمٌ زيدٌ)، كانت (الهاءُ) في (أبوه) ضميرَ (زيد)، فقد تقدَّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلافَ أنَّ رُتْبَةَ ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره»[٤].

(١) ينظر: الإنصاف (مسألة ٩): ١/ ٥٦.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٥٦.
(٣) التحفة الشافية: ١/ ١٣١.
(٤) شرح المفصَّل: ١/ ٢٣٥.

١٣. لا يصرِّح النيليّ بمصادر علَّته إلَّا نادرًا

من الملاحَظ على تعليلات النيليّ، أنَّه لا يكاد يصرِّح بمصادر علله إلَّا نادرًا، فيصدِّر ما يعلِّل به بلفظة (قالوا) أو (قيل)، وغيرهما من الألفاظ، من دون أن يُفصحَ عن مصدرها، فمن ذلك تعليله في جواز مجيء فاعل أفعال القلوب ومفعولها ضميرَين، وهما لشيءٍ واحد، فقد علَّل ذلك بقوله: «وإنَّما جاز الجمع بين ضميرَي الفاعل والمفعول، وهما لشيءٍ واحد؛ لأنَّ تأثير هذه الأفعال في المفعول الثاني لا في الأوَّل، لأنَّك إذا قلت ظننت زيدًا منطلقًا، فالشكُّ لم يقع في الأوَّل الذي هو زيد، بل في انطلاقه، فصار أعني الأوَّل كاللغو في التحصيل للفائدة، وقيل إنَّما لم يجز في غير أفعال القلوب الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول، وهما لشيءٍ واحدٍ؛ لأنَّه يفضي إلى اللبس؛لأنَّك إذا قلت ضربتني بمعنى ضربت نفسي، وضربتك بمعنى ضربت نفسك، لزمك أن تقولَ في الغائب زيدٌ ضربه، أي ضرب نفسه، فتوقِع فعل الغائب على نفسه بالضمير، فلا يُعلم هل الهاء له أو لغائبٍ آخر، وقيل لأنَّ أفعال القلوب يكثر وقوع الفاعل والمفعول فيها شيء واحد لأنَّ علم الإنسان وظنّه بأمور نفسه أكثر من علمه وظنّه بأمور غيره..»[1]، فلم يبيِّن أصحاب هذه العلل؛ ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ التعليل الواحد لا يقول به عالم واحد، بل ينتهجه عدَّة علماء، ففي إحصائهم يطول الكلام وينشغل الذهن عن الغرض، وهو التعليم، إلَّا إذا اقتضت الضرورة، أو دعت الحاجة إلى ذِكر صاحب الرأي، كما في موارد الخلاف أو ترجيح رأي، فلا يتردَّد النيليّ بذِكره إتمامًا للفائدة، وتحصيلًا للمعرفة، فمن ذلك ما ذكره في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، فقد أجازه البصريُّون في بعض المواضع، ومنعه الكوفيُّون، إذ قال النيليّ: «لأنَّ الخبر إذا كان مشتقًّا، ففيه ضمير عائد إلى المبتدأ، هذا رأي البصريِّين، أمَّا الكوفيُّون فلا يجوز عندهم خلوُّ

(١) التحفة الشافية: ٢/ ٧٦١.

الخبر من ضمير، وإن كان غير مشتق يقدِّروه بالمشتق، فيقدِّرون في نحو (زيد غلامك) أنَّه في معنى خادمك،فإذا ثبت أنَّ في الخبر ضميرًا غالبًا، فلو لم يكن أصل المبتدأ التقديم، لكان في الخبر على المبتدأ، نحو قائمٌ زيدٌ تقديم للمضمر على المظهر لفظًا ومعنًى، وذلك غير جائز بالاتِّفاق»[1].

١٤. تنوُّع العلل بين التعليميَّة والقياسيَّة

من السمات البارزة في تعليل النيليّ أنَّه ينوِّع بين العلل التعليميَّة والقياسيَّة، بحسب ما يقتضي الشرح والبيان، فمن ذلك تعليله لعمل (إنَّ وأخواتها)، فقد ذكر العلَّة في ذلك؛ لأنَّها شابهت الفعل من عدَّة وجوه، منها الشبه المعنويّ، فقولك (إنَّ) بمعنى (حقَّقتُ)، و(كأنَّ) بمعنى (شبَّهتُ)، و(ليت) بمعنى (تمنَّيتُ)، و(لعلَّ) بمعنى (ترجَّيتُ)،و(ولكنَّ) بمعنى (استدركتُ)، وهذه علل تعليميَّة، ثمَّ زاد على هذا الحكم علَّة قياسيَّة، وذلك أنَّ هذه الأحرف تطلب اسمَين طلب الفعل المتعدِّي إلى واحد، فهي لتأكيد النسبة، والنسبة لا تكون إلَّا بين اثنين، فأشبهت الفعل المتعدِّي في طلبها شيئَين[2].

(١) التحفة الشافية: ١/ ١٣١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٦٤.

نتائج البحث

من أهمِّ نتائج البحث:

١. أثبت البحث شدَّة اهتمام تقي الدين النيليّ بالتعليل النحويّ في شرحه (التحفة الشافية)، وشمل التعليل عنده تعليل أصول الأحكام النحويَّة، وفروع المسائل التي درسها، ونلحظ أنَّه ما من صفحة من صفحات الكتاب قد خلت من تعليلٍ أو أكثر لحكمٍ نحويّ، أو مناقشةٍ لتعليلات المتن الذي يشرحه (وهو متن الكافية لابن الحاجب)، أو ذِكر تعليلات النحويِّين الذين سبقوه، وكان غرضه من ذلك إثبات قوَّة ملَكَته في الإحاطة بالعلل النحويَّة.

٢. أبرز البحث دواعي عناية تقي الدين بالتعليل النحويّ، ومن أهمِّها تأثُّره بثقافة عصره في ميدان الفكر النحويّ والنظرة إلى التعليل، إذ وُصِفَ ذلك العصر وما تلاه بأنَّه عصر المراجعة للعل النحويَّة التي أثبتها النحويُّون قبلُ، فنرى تقي الدين يعرض تعليلات السابقين، ثمَّ يرجِّح بينها ويختار منها، وقد ظهر ذلك جليًّا في شرحه.

٣. كشف البحث عن سمات التعليل النحويّ لتقي الدين في (التحفة الشافية)، ومن أهمِّها: شرح العلل والإفاضة في بيانها، والاعتماد على الأسلوب القائم على المناظرة المفترضة (الفنقلة)، والتعليل للمسألة الواحدة بأكثر من علَّة، والاعتراض على علل السابقين، والردِّ على تعليلات ابن الحاجب.

المصادر والمراجع

الكتب:

* القرآن الكريم.

- ارتقاء السيادة في علم أُصول النحو: الشاويّ (يحيى بن محمَّد أبي زكريَّا ت١٠٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ، دار الأنبار، ١٩٩٠م.
- أصول التفكير النحويّ: د. عليّ أبو المكارم، دار القلم، بيروت، ١٩٧٣م.
- الأصول في النحو: ابن السرَّاج (محمَّد بن سهل بن السرَّاج ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩م.
- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطيّ (عبد الرحمن بن أبي بكر ت٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين: أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمَّد ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

- الإيضاح في علل النحو: الزجَّاجيّ (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشيّ (بدر الدين محمَّد بن عبد الله بن بهادر ت٧٩٤هـ)، دار الكتبيّ، الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشيّ (محمَّد بن عبد الله بن بهادر ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنُّحاة: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا، لبنان، (د.ت).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك: المراديّ (حسن بن قاسم ت٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد عزُّوز، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- حاشية الصبَّان على شرح الأشمونيّ لألفيَّة ابن مالك: الصبَّان (محمَّد بن عليّ ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: البغداديّ (عبد القادر بن عمر ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- الخصائص: ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمَّد عليّ النجَّار، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ط٥، ٢٠١١م.

- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثيّ، وكالة المطبوعات، الكويت، (د.ت).
- رسالة الحدود: الرمَّانيّ (عليّ بن عيسى بن عليّ ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرَّائيّ، دار الفكر، عمَّان، (د.ت).
- شرح المفصَّل: ابن يعيش (موفَّق الدين يعيش بن عليّ ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- طبقات فحول الشعراء: ابن سلَّام (محمَّد بن سلَّام الجمحيّ ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، دار المدنيّ، جدَّة، (د.ت).
- العلَّة النحويَّة في القرن السابع الهجريّ: د. سليمان إبراهيم البلكيميّ، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٧م.
- الكناش في فنَّي النحو والصرف: ابن شاهنشاه (إسماعيل بن عليّ بن محمود ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- لمع الأدلَّة في أصول النحو: أبو البركات الأنباريّ، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريَّة، ١٩٥٧م.
- اللمع في العربيَّة: ابن جنِّي (عثمان بن جنِّي ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافيَّة، الكويت، (د.ت).
- مدرسة الحِلَّة العلميَّة ودورها في حركة التأصيل المعرفيّ: د. حسن عيسى الحكيم، منشورات المكتبة الحيدريَّة، قم المقدَّسة، ط١، ١٣٨٨هـ.

- المسائل العسكريَّات في النحو العربيّ: أبو عليّ الفارسيّ (الحسن بن أحمد ابن عبد الغفَّار ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عليّ جابر المنصوريّ، الدار العلميَّة الدوليَّة، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، د. عبد المنعم الحفنيّ،مطبعة مدبولي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبيّ (إبراهيم بن موسى ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى، السعوديَّة، ط١، ٢٠٠٥م.
- نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباريّ، تحقيق: إبراهيم السامرَّائيّ، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.

الدراسات والبحوث:

- ابن الأنباري وجهوده في النحو: (أطروحة دكتوراه)، جميل علوش، معهد الآداب الشرقيَّة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٧م.
- التحفة الشافية في شرح الكافية: (أطروحة دكتوراه)، تقي الدين النيليّ (إبراهيمُ بن الحسينِ بن عبيدِ اللهِ بن إبراهيمِ بن ثابت الحِلِّيّ ت في القرن السابع الهجريّ)، دراسة وتحقيق: إمام حسن حسن الجبوري، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٣م.
- الدرس النحويّ في الحِلَّة حتَّى نهاية القرن الرابع الهجريّ: (أطروحة دكتوراه)، قاسم رحيم حسن، جامعة بابل، كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، ٢٠١٤م.

- رسالة في إعراب لا إلـه إلَّا الله: ابن هشام (عبد الله بن يوسف الأنصاريّ ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، السنة ٢١، العددان ٨١-٨٢، المحرم وجمادى الآخرة، ١٤٠٩هـ.
- نظرة في التعليل النحويّ بين القدماء والمحدثين (بحث): د. هاشم جعفر حسين، مجلَّة العميد، العتبة العبَّاسيَّة، كربلاء المقدَّسة، المجلَّد الثالث، السنة ٣، العدد ١٠، ٢٠١٤م.